تقديم

لقد شهدت الساحة العلمية والثقافية الإسلامية في العصر الحديث، صدور مئات من المؤلفات والأبحاث والمقالات في موضوع الشورى. فهل وقع الإشباع والاكتفاء في هذا الموضوع؟ وهل بقي شيء جديد يقال ويضاف؟

نعم، لقد بقيت أشياء وأشياء، بعضها أساسي، وبعضها فرعي، وبعضها علمي نظري، وبعضها عملي تطبيقي...

وما دام الأمر كذلك، فقد كنت في هذا البحث حريصا أولا، على تحاشي ما قد قيل وكثر القول فيه، حريصا ـ من جهة أخرى ـ على تحري الجديد المفيد. وهكذا يمكن القول: إن ما تناوله هذا البحث، هو إما قضايا جديدة، أو زوايا جديدة، أو خبايا جديدة. وما سوى هذه الأصناف الثلاثة، لا أعرض له، إلا على سبيل التذكير الموجز، أو للبناء عليه والعبور منه إلى غيره، أو لأجل ما يحتاجه من استدراك أو تصحيح أو توضيح.

وهكذا لم أقف عند التعريفات اللغوية والاصطلاحية، ولا عند المباحث التقليدية والبدهية، ولم أشتغل بوضع المقدمات الممهدة ولا الاستطرادات المكملة، إلا في حدود الضرورة المقدرة بقدرها، وبقي الهاجس الدائم في البحث، هو قضيته المعبر عنها في عنوانه، أو القضايا الأساسية والجديدة التي تخدم "**الشورى**"، وتخدم "**الجهود المبذولة في معركة بناء الأمة**": أملاً في إخراجها من الخمول إلى الفاعلية، ومن السكون إلى الحركية، ومن السلبية إلى الإيجابية، ومن الأخذ إلى العطاء، ومن التبعية والاتباع إلى الرسالية والإبداع.

ومن هنا أيضا، كان الحرص على الأصالة والتأصيل. وكان من سعادة هذا البحث وصاحبه، الغوص في عدد من آيات الكتاب العزيز ومن وقائع السيرة النبوية، ومن سنة الخلفاء الراشدين، مع الاعتماد المكثف للمنهج الأصولي والقواعد الأصولية والتشريعية. وكان لهذا كله ثمره وأكله.

لقد سعى هذا البحث ـ بصفة عامة ـ إلى الارتقاء بقضية الشورى، ارتقاءً علمياً وعملياً.

فمن حيث الارتقاء العلمي، يتحرى البحث أن يقدم إضافات حقيقية ونوعية إلى الكتابات الكثيرة عن الشورى، وخاصة في العصر الحديث. كما عمل على التصحيح والتوضيح لعدد من القضايا والإشكالات الفرعية، بما يخدم اكتمال الصورة وانسجام أجزائها، سواء فيما يخص الشورى في ذاتها، أو فيما يتعلق بمكانها ووظيفتها داخل المنظومة الإسلامية.

ومن حيث الارتقاء العملي، فإن البحث قد تدرج في هذا الاتجاه، حتى انتهى إلى تحديد الصيغ والآليات العملية للاستفادة من الشورى في معركة الإصلاح والبناء ومعاودة إخراج الأمة، عزيزة بنفسها رائدة برسالتها.

ولقد جاء البحث مبنياً ومتسلسلاً، من خلال أربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: مكانة الشورى في البناء الإسلامي.

تناول مبحثه الأول "أهمية الشورى بين النصوص الشرعية والاحتياجات العملية". وتم التركيز في الشطر الأول على عدد من النصوص القرآنية والحديثية التي قلما يُنتبه إلى اندراجها في موضوع الشورى، أو صلتها به.

من ذلك الآيات التي سجلت محاورة الله تعالى لملائكته، بشأن خلق آدم ومستقبل ذريته على وجه الأرض. وهي المحاورة التي اعتبرها العلامة محمد الطاهر ابن عاشور نوعا من المشاورة، جرت على سبيل التكريم والتعليم، والإيحاء بالتأسي. ومنها آيات عديدة تؤسس للشورى في الحياة الفردية، وفي الزواج والعلاقات الزوجية، وفي علاقة الآباء بالأبناء، وحتى في حالات الشقاق أو الطلاق بين الزوجين.

كما تم التركيز في الشطر الثاني لهذا المبحث على بيان سعة الشورى من خلال مجالاتها التي لا يُستثنى منها شيء، ديني أو دنيوي، فردي أو جماعي.

كما تم استكمال بيان أهمية الشورى وسعتها من خلال المبحث الثاني لهذا الفصل، وهو المخصص لبيان مقاصد الشورى وفوائدها التي لا تنحصر ـ كما هو شائع ـ في

التوصل إلى استخراج الرأي الصواب، بل هي مقاصد كثيرة ومتنوعة، أوصَلتُها إلى عشرة مقاصد.

الفصل الثاني: قضايا أساسية في الممارسة الشورية.

تم تناول هذه القضايا من خلال ثلاثة مباحث، يتناول الأول الشورى في الشؤون العامة: لمن هي؟ ومن المعنيون بها؟ ومن المخاطبون بها؟ والجواب على هذه الأسئلة يأتي في الاتجاه العام لهذا البحث وهو اتجاه التوسيع والتعميم، معتبرا أن هذا هو الأصل في الشورى وفي النصوص الواردة فيها، وأنه لا يُعدَل عنه إلا لوجود عسر أو تعذر، أو لتحقق الكفاية ببعض دون بعض، أو لوجود قضايا تخصصية لا يصلح لها ولا ينفع فيها إلا أهلها... وفي هذا المبحث تم إدراج قضية "المرأة والشورى"، على أساس الأصل المذكور (وهو أصل العموم)، وعلى أساس أن "الرجل والمرأة في الشورى سواء".

ويتناول المبحث الثاني عضوية مجالس الشورى، وخاصة تلك التي لها حق النظر على مستوى رئاسة الدولة واختصاصاتها. فمن هم هؤلاء المستشارون الكبار؟ وما هي صفاتهم؟ وما هي طريقة اختيارهم؟...

وبعد استعراض ما ذكره العلماء من شروط وصفات، ظهر أنها جميعاً ترجع إلى ثلاثة أوصاف، وهي: الأمانة، والعلم، والخبرة.

أما أسلوب اختيارهم، ففيه طريقتان رئيسيتان لكل منهما تفاصيله وصيغه التطبيقية: طريقة الانتخاب، وطريقة التعيين. ويمكن العمل بهما معاً، مع أولوية للطريقة الأولى، كما دلّ على ذلك النقل والعقل.

ويتناول المبحث الثالث قضية الشورى المعلمة والشورى الملزمة، وهذه القضية تفضي ضرورة وتلقائياً إلى مسألة الأغلبية في المجالس الشورية والقرارات الشورية.

ونظراً لما تثيره هذه القضية من خلافات ونقاشات بين العلماء والمفكرين والكتاب الإسلاميين إلى اليوم، فقد كان لا بد من إطالة النفس وبسط الكلام فيها وفي أدلتها، تأييداً وتفنيداً.

وقد تم هذا وذاك (أي التأييد والتفنيد)، من خلال النظر في القرآن الكريم والسيرة النبوية، وسيرة الخلفاء الراشدين، ومن خلال قواعد الفقهاء والأصوليين وعلماء الحديث.

الفصل الثالث: التجربة الشورية بين عهدها التأسيسي ومآلها التاريخي.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل التجربة الشورية الأولى، بحثاً عن ملامحها العامة ودروسها وعِبَرِها. والمقصود بالتجربة الأولى: العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين. وقد انتهى هذا المبحث إلى استخلاص أهم خصائصها الشورية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ولكن أيضا لا يمكن الاكتفاء بها...

وأما المبحث الثاني فيلقي نظرة عامة ومقتضبة عن مآل الشورى بعد الخلافة الراشدة، سواء على صعيد الممارسة الفعلية، أو على صعيد التنظير والاجتهاد العلمي. وفي الجانبين معا، ظهر أن مكانة الشورى عرفت ضموراً أو تعطيلاً كبيرين، وأن لذلك أسباباً متعددة، ولكن السبب الرئيسي في ذلك هو إبقاؤها بدون أي تنظيم أو ضبط إلا في حالات استثنائية محدودة، مع أن التطورات الكبيرة التي عرفتها الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية، السلبية منها والإيجابية، قد فرضت إنشاءً وتطويراً لعدد من الخطط والمؤسسات والأنظمة في كافة مرافق الحياة، فما هو نصيب الشورى وحظها من تلك التطورات؟

الفصل الرابع: الشورى اليوم، كيف نبنيها، وكيف نبني بها؟

وهو ينطلق من أخذ العبرة من التجربة التاريخية، بخصائصها ونقائصها، من أجل إعادة الاعتبار للشورى، وإعادة بنائها واستكمال بنائها، تصورياً وتنظيمياً.

ومن ذلك ضرورة استدراك الثغرة الرئيسية، المتمثلة في الفراغ التنظيمي، وذلك بالعمل على تنظيم الممارسة الشورية ومَأْسستها.

وللمساعدة على ذلك عرض المبحث الأول أربعة أصول (أو قواعد) تشريعية، غنية بمَدَدِها وسعة تطبيقاتها في كافة القضايا الاجتهادية المتعلقة بالتطورات والمستجدات، وهي:

١ـ تُحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور.
٢ـ سد الذرائع.
٣ـ المصالح المرسلة.
٤ـ الاقتباس من الغير لما فيه مصلحة وخير.

ثم جاء المبحث الثاني بمثابة الامتداد التطبيقي للمبحث السابق، وللقواعد الأربع الواردة فيه، مع تركيز خاص على القاعدة الرابعة، وهي "الاقتباس من الغير لما فيه مصلحة وخير."

عموما هذا المبحث يستهدف وضع الشورى على السكة، وذلك من خلال أمثلة من المجالات والكيفيات التي تجعل من الشورى أداة إصلاحية وبنائية فعالة، سواءً على صعيد الأفراد والجماعات أو على صعيد الدول والمؤسسات. وأما التركيز الذي خصصت به قاعدة الاقتباس من الغير، فقد أفضى إلى مناقشة قضية الاعتماد على النظم الديمقراطية الحديثة والاقتباس من تجاربها وأساليبها. وقد بينت مشروعية ذلك، بل مدى الحاجة إليه، وأن مثل هذا الاقتباس سنة جارية، بشهادة القرآن الكريم ودلالة السنة النبوية، ثم الخلفاء الراشدين والسلف الصالحين.

ثم بينت أن حاجة الديمقراطية إلينا لا تقل عن حاجتنا إليها، بل هي أشد، فنحن إنما نحتاجها في اقتباسات وتجارب شكلية وتنظيمية وإجرائية، بينما الديمقراطية بحاجة إلينا لمعالجة بعض آفاتها البنيوية وأدوائها الجوهرية...

وبعد هذه الجولات مع أهمية الشورى وطرق إعادة تشغيلها وتفعيلها واستثمارها، جاءت الخاتمة لتنبه وتقول: "ليس بالشورى وحدها". فالشورى باعتبارها جزءاً من المنظومة الإسلامية، إنما تنجح وتثمر، وتستمر وتزدهر، بقدر ما تشتغل معها وحولها أجزاء أخرى من هذه المنظومة.

هذا ما يسره الله تعالى وفتح به، فأسأله سبحانه أن يتقبله ويعفو عن زلاته، وأن يهيئ له الأسباب لتدارك بعض ثغراته أو إصلاح ما يظهر من أخطائه. إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

obeikandl.com